

اسئلة واجوبة عن قانون الاوراق المالية .

(١) لماذا يحتاج العراق سوق بورصة ؟

يمكن لسوق البورصة ان يعطي فوائد عديدة . فانه يساعد قناة توفير في استثمار و وترويج صيغة راس المال . انها افضل طريقة لمعظم الاعمال لاقامة قاعدة مال دائمة ولزيادة النقود لمشاريع ومعدات جديدة . بواسطة بيع الاسهم التي تمثل الملكية الجزئية ، يمكن ان ترفع شركة بصورة سريعة وفعالة مبالغ كبيرة من المال من مجموعة واسعة من المستثمرين .

دخول سريع واكثر فعال الى راس المال سيجعل من السهولة صنع اعمال وخلق اشغال في العراق . فالمشاريع الكبيرة التي ربما لا تحصل على تمويل بدون بورصة ستصبح معقولة . كل العراقيين سيستفاد من زيادة النشاط الاقتصادي.

سوق البورصة كذلك هو طريقة فعالة للاقتصاد العراقي لدخول الاستثمار الاجنبي . هذا ممكن ان يحدث بطريقتين :-

الاولى ، يمكن للشركة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ان تبيع اسهم مباشرة " الى المستثمرين الاجانب واستخدام العائدات في اعمالها .
الثانية ، المستثمرين العراقيين الذين يملكون اسهم في شركات مدرجة في سوق العراق للاوراق المالية يستطيعون بيع اسهمهم الى مستثمرين اجانب واستخدام عائداتها لاغراضهم كتمويل اعمالهم او بناء منزل .

سوق بورصة قوي يجعل من السهولة للشركات والمستثمرين لمشاركة المعلومات والانشغال في عقود فائدة متبادلة . فانه يجهز سيولة الى المستثمرين ، لذلك فانهم يستطيعون بسهولة يشتررون ويبيعون ملكية اسهمهم.

الشراء والبيع للاسهم نتيجة في اسعار العقود، الذي يسمح الادارة والمستثمرين لتطوير اعمالهم بواسطة مقارنة قيمة السوق والانجاز الى تلك لمضاربيهم .

سوق بورصة قوي كذلك يجعل من السهولة لتزويد مراقبة مناسبة ومتفحصة للتأكد من تجارة مناسبة وممارسة البيع . كمثال ، ماعدا كتحويل بواسطة قواعد الهيئة مبنية على قياسات حماية المستثمر ، لاوسيط يستطيع شراء او بيع اسهم مقتنية عامة ماعدا في سوق اوراق مالية مرخص الذي هو موضوع لمراقبة الهيئة ، ولاشركة تستطيع بيع اسهم الى الجمهور .

هنالك اسواق بورصة في كل مكان : مثال ، في عمان (الاردن)، البحرين ، القاهرة (مصر)، طهران (ايران) ، صافات(الكويت)، بنغازي(ليبيا)، موسكات(عمان)،اسلام اباد، كراشي، ولاهور(باكستان)،الجزر،نابلس(السلطة الوطنية الفلسطينية)، الرياض (السعودية العربية)، دمشق (سوريا)، ابو ظبي و دبي . قانون الاوراق المالية سيمكن العراق ليتنافس بصورة مؤثرة مع هذه اقطار للاعمال ويدع العراقيين يشعرون بامان في الاستثمار في قطرهم بدلا من اخذ نقودهم الى مكان اخر في المنطقه. هذا سيجعل العراق اقوى سوق مبني اقتصاديا.

(٢)لماذا سوق العراق للاوراق المالية هو خاص بدلا من ان تمتلكه الحكومة ؟
انه من الافضل للعراق اذا ما تطور سوق البورصة تحت قيادة القطاع الخاص . انه مقبول بصورة واسعة بان القطاع الخاص يعمل عمل افضل من الحكومة في تقسيم راس المال

بسبب انه راس مال القطاع الخاص (المستثمرين) وانه المبلغ المتراهن عليه . بينما الحكومة بصورة واضحة لها دور لتعبه في تطور الاقتصاد ، بصورة عامة فان دورها يجب ان يكون محدد لتلك المشاريع التي هي اقل مشابهه لتكون مسندة بواسطة القطاع الخاص ، كالطرق والخدمات العامة الاخرى.

فسيكون من السهولة للشركات العراقية ليرفع راس المال عندما تكون ميكانيكية تقسيم راس المال تحت التوجيه للقطاع الخاص ، متضمنا اعضاء / مالكين للاوراق المالية الذين لديهم مصلحة خاصة في نجاحهم. تنمو سوق البورصة عندما تمتلك الاسهم قيمة عالية ، اسهم اكثر يتم تداولها ، وشركات اكثر تدرج في السوق . نمو بورصة السوق يعني بانه شركات اكثر تشتغل في العراق ، خلق اعمال مستقرة اكثر ودخل للشعب العراقي . كل هذا النمو يتطلب مبادرة واستثمار القطاع الخاص.

خاص، سوق بورصة غير مربح مملوك بواسطة اعضاء يصنع نقود للاعضاء مبني على نشاط السوق ، ويعاني الاعضاء اذا مانحدر النشاط. لذلك حوافز الاعضاء والسوق تصرف مع مواضيع الاقتصاد الوطني العراقي . فسوق العراق للاوراق المالية هو عمل الذي زبائنه هم مستثمرون وعائداته تكون مبنية بصورة مبدئية على الفوائد من العقود ، لذلك فان التكاليف لسوق البورصة هي مدفوعة بصورة كاملة بواسطة الذين هم يشاركون فيه ، واولئك الذين يستخدمونه اكثر يدفعون اكثر .

اذا ما سوق العراق للاوراق المالية يعمل بصورة سيئة ، فسوف لن يولد ايراد كافي لتشغيله ، وبصورة سلبية موثرا الوسيطاء (الذين يملكون سوق العراق للاوراق المالية) . امتلاك الحكومة للبورصة سوف لن تملك هذا النوع من الحافز. فالمالكين المستثمرين لسوق العراق للاوراق المالية هم الاعضاء الوسيطاء الذين يتداولون فيه، جلهم من رجال الاعمال العراقيين مع سمعة جيدة في العراق .

الى رصف اضافي اهتمامات للمالكين والمدراء لسوق العراق للاوراق المالية مع اولئك للاقتصاد الوطني ، يسمح قانون الاوراق المالية لسوق العراق للاوراق المالية للانتقال من حالته غير المربحة المستمرة لاجل شركة بورصة رابطة مربحة (مع تصريح هيئة الاوراق المالية) . لاجل -حالة مربحة ستخلق حوافز اضافية للمالكين لسوق العراق للاوراق المالية لتحقيق انجاز عالي وفعالية في عملية التبادل . اذا التكاليف يتم دفعها بواسطة المستثمرين تفوق تكاليف العملية ، زاندا رجوع سببي على الاستثمار ، سيواجه سوق العراق للاوراق المالية منافسة من بورصة جديدة او من صرافين اجانب .

٣) ماذا احتوى في قانون الاوراق المالية العراقي ؟

قانون الاوراق المالية هو اطار عمل قانوني دائمي لاسواق الاوراق المالية في العراق . فقد كتب لياقي المقاييس الدولية وافضل الممارسات لتنظيم الاوراق المالية. التخصيصات الرئيسية لقانون الاوراق المالية يتضمن :

- تاسيس هيئة الاوراق المالية كهيئة مستقلة مسؤولة عن منح الاجازات ، المراقبة ، وتنظيم مشترك اسواق راس المال .
- تزويد قواعد اساسية للشركات عارضة الاوراق المالية للبيع للجماهير والمسؤوليات للشركات التي اوراقها المالية تقوم بواسطة الجمهور .
- تزويد قواعد اساسية لل- توجيه، تشغيل ، ومتابعة لاسواق الاوراق المالية ، متضمنة سوق العراق للاوراق المالية .

- تزويد قواعد اساسية لمنح الاجازات وتنظيم مشتركى السوق كالوسطاء ، الضامنيين ومدراء الاستثمار.
- تمييز المؤسسات المحترفة المتضمنة الجمعية العراقية للمتعاملين بالاوراق المالية وتحويل هيئة الاوراق المالية لايفاد بعض من سلطة تخاويلها.
- تزويد قواعد اساسية لل تخويل ، تنظيم والمراقبة لايداعات الاوراق المالية ، متضمنة ايداع الاوراق المالية العراقي .
- تزويد سلطة وقواعداساسيةواليات لهيئة الاوراق المالية لسلوك الفحوصات ويقر منتهكي قانون الاوراق المالية وتناييد التنظيمات.
- تاسيس بعض النشاطات (مثل احتيال وتعامل سوق) كانتهاكات لموضوع قانون للمدنيين والغرامات الجرمية.

٤) لماذا تكون المقاييس الدولية لاسواق الاوراق المالية مهمة جدا ؟
صممت المقاييس للتأكد بان الاسواق رتبت صوتيا لذلك كلا المستثمرين الدوليين والمحليين سيمتلكون ثقة في الاستثمار . المستثمرين في كل مكان من العالم جاءوا ليتوقعوا قواعد اساسية اخذة بنظر الاعتبار الانصاف وحماية المستثمر التي يتم ايجادها في اغلب اسواق البورصة في العالم .كل اسواق البورصة تواجه معظم من المشاكل نفسها ، لذلك اسخدام مقاييس عالمية يوكد بان افضل الحلول تنتشر الى كل الاسواق .
استخدام مقاييس دولية سيجعل سوق العراق للاوراق المالية منافس مع بورصات اوراق مالية اخرى في المنطقة . في نفس الوقت ، مقاييس دولية تروج استثمار اجنبي في البورصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، بسبب انها تقلص الخطورة خلال تنظيم وافصاح قوي.

- ٥) كيف يحمي قانون الاوراق المالية العراقي المستثمرين ؟
يوسس قانون الاوراق المالية منظم حكومي مستقل الذي مسؤولياته المبدئية هي الحماية للمستثمرين ، المنع للاحتيال والعقود التلاعبية والتقليل من الخطر التنظيمي . هذه المواضيع هي انتقادية لمراعاة ثقة المستثمر في سوق البورصة . كذلك يوسس قانون الاوراق المالية التزامات افصاحية ذات اهمية ، لذلك يستطيع المستثمرين تقييم الشركات التي يبيعها ويشترىها . كمثال . على ضوء قانون الاوراق المالية :
- تستطيع شركات استخدام سوق العراق للاوراق المالية للحصول على راس مال ، لكنها لاتستطيع بيع اسهم بدون نشرة موضحة للشركة مصدقة بواسطة هيئة الاوراق المالية . كذلك يجب عليها بصورة منتظمة تهذيب تقارير مالية مدققة . هذه التقارير المالية تسمح للمستثمرين العراقيين لامتحان ازدهارلالعمال وروية كيف ان اموالهم ستستخدم لنمو الاعمال . مدراء ، موظفين وممثلين للشركات المدرجة يعتبرون مسؤولين اذاما ضللوا الجمهور.
 - يجب ان يمتلك سوق العراق للاوراق المالية قواعده الداخلية مصدقة بواسطة هيئة الاوراق المالية . يجب ان يسمح وسطاء جدد للالتحاق سوق الاوراق المالية وحماية كل المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية . في المستقبل ، تستطيع هيئة الاوراق المالية اجازة اسواق تبادل اخرى للمنافسة مع سوق العراق للاوراق المالية .
 - يضمن القانون حماية خاصة للمستثمرين . مثال ، سيتطلب من الوسطاء لاجتياز اختبار لمنحهم اجازة ، افصاح كل الفوائد والعمولات الى زبائنهم ، وبقاء اموال زبائنهم معزولة عن اموالهم .

- يجب ان تعرض هيئة الاوراق المالية قواعدها المقترحة لتعليقات الجمهور ، لذلك كل العراقيين المهتمين يستطيع مناقشة القضايا المحيطة بسوق البورصة وجعل اراءهم معروفة . اشخاص متهمين بانتهاك قواعد هيئة الاوراق المالية لهم الحق لاحضار دليل في دفاعهم وافشاء قرارات هيئة الاوراق المالية المعاكسة الى محكمة سلطة قضائية.
 - وسطاء هيئة الاوراق المالية هم مسؤولون الى رئيس الوزراء .
- يجب ان تزود هيئة الاوراق المالية تقرير سنوي الى دائرة رئيس الوزراء ، متضمنة بياناتها المالية . على كل حال ، لايمكن طرد الوطاء ماعدا لاجل سلوك اجرامي ،انتهاكات اخلاقية اساسية ، او انتهاكات لقانون الاوراق المالية او قوانين اخرى ، لذلك فانهم يكونون محمين من الضغط السياسي .سيكون الوطاء موضوع للرمز السلوك الذي يمنع تصارعات الاهتمامات ، و يجب عليهم افصاح ملكيتهم للاوراق المالية . بدون هذه الضوابط والموازنة ، واحد من تلك المؤسسات يستطيع ان يكره اكثر ويتبع اهتمامته الخاصة ، مهددة الصحة للتبادل ، الثروة للمستثمرين ، وحتى الاقتصاد العراقي. لهذا، القانون حدد دور مختلف لكل واحد ووازن كل واحد ضد الاخرين . ككل ، قانون الاوراق المالية يحتوي كل العناصر المطلوبة لعمل سوق العراق للاوراق المالية طبقة عالمية ، مستقر وسوق اوراق مالية حر .
- قانون الاوراق المالية يجعل من السهولة للعراقيين للاستثمار في سوق البورصة ويصبحون مالكين للاعمال في العراق .شركات في جزء واحد من العراق تستطيع استخدام بورصة التبادل لرفع النقود من المستثمرين في جزء اخر للعراق او في قطر اخر .دخول الى راس مال من معظم المصادر سيجعل اعمال العراق اقوى ويستطيع لمنافسة الاقتصاد الكوني .
- ٦) لماذا لم يتزود البنك المركزي العراقي ووزارة المالية بمقاعد في سوق العراق للاوراق المالية مجلس المحافظين ؟
- سوق البورصة هو مهم جدا للاقتصاد ،والافراد يستثمرون ثروة معينة في سوق البورصة. لهذا ، بعض تنظيمات لسوق العراق للاوراق المالية هي مطلوبة من شخص ما الذي ليس لديه اي اهتمام فيه .هذه الاجهزة تتضمن سوق العراق للاوراق المالية مجلس المدراء ، الذي يتضمن اعضاء مستقلين ، وهيئة الاوراق المالية ، التي مسؤوليتها هي لمراقبة السوق وحماية المستثمرين في السوق .
- المؤسسات الحكومية الاخرى لديها مسؤوليات حكومية اخرى ، مثل سياسة الاقتصاد الكلي ، تنظيم قيد حسابات ، حماية مودعي المصرف ،حماية مالكي سياسة التأمين ، جمع الضرائب ، وتمويل حكومي كتمييز عن القطاع الخاص .انه من الضروري لامتلاك بورصة التبادل التي تدار بواسطة اشخاص الذين ليس لديهم مواضيع منافسة التي تضع موضوع شبهه التطور والنمو للاسواق .كذلك من الافضل لحماية سوق العراق للاوراق المالية (وهيئة الاوراق المالية) من التغيرات السياسية قدر الامكان .الاهتمامات السياسية لاترصف عادة" مع اهتمام وطني طويل الادارة لامتلاك قوي ، تنظيم حسن ، اسواق راس المال .
- لهذه الاسباب ، فمجلس محافظي السوق سوف يتم عمله لمجموعة متنوعة لخمسة ممثلين لمشتركي اسواق راس المال واربعة اشخاص مستقلين.
- بالاضافة ، يتم تنظيم سوق العراق للاوراق المالية بواسطة هيئة الاوراق المالية ، وجود حكومي مستقل (انظر في اسفل) .المقاييس الدولية تدعوا الى منظم مستقل الذي يكون حر من اهتمامات قطاعية او سياسية ولديه الخبرة لتنظيم السوق بصورة موضوعية . هيئة الاوراق المالية لاتحتاج مقعد مجلس لانها لديها السلطة لتكملة او الغاء الوسائل المعنية ، قواعد، واليات التابعة لسوق العراق للاوراق المالية.يجب ان يزود سوق العراق للاوراق المالية هيئة الاوراق المالية والجمهور بنسخة من التقرير السنوي .

٧) لماذا لا تمتلكون مستثمرين في مجلس محافظي لسوق العراق لوراق المالية ؟
اذا ما يصبح سوق العراق لاوراق المالية لاجل الفائدة ، شركة عامة ، فانه يكون الى حد بعيد مشابه بان مدراءه ، متضمنين مدراء مستقلين ، سوف يكونون مستثمرين في سوق العراق لاوراق المالية. حاليا، سوق العراق لاوراق المالية هو عضو ممتلك لكنه متطلب لامتلاك اربعة مدراء مستقلين الذين يمثلون اهتمام الجمهور ، متضمنين عامة المستثمرين . فانه الى حد ما بصورة متشابه بان بعض او كل هولاء المدراء سيكون انفسهم اشخاص مع تجربة استثمارية . على كل حال ، كل المدراء سيكونون مطالبين لفادي صراعات للاهتمام .بالاضافة ، ان هيئة الاوراق المالية هي بصورة محددة مسؤولة عن حماية المستثمرين، ولديها مراقبة خارجية وسلطات منتظمة على سوق العراق للاوراق المالية ومشتري السوق الاخرين .

٨) لماذا اخذ قانون الاوراق المالية وقتا طويلا لاقتراحه؟
اخذ قانون الاوراق المالية اكثر من سنة واحدة للكتابة بسبب اننا عملنا بجد لجعله قانون جيد الذي سيويده كل واحد. للبدء ، فقد دمجتنا افضل الاجزاء من قوانين الاوراق المالية من الاردن ، العربية السعودية والولايات المتحدة . تحدثنا مع معظم رجال الاعمال العراقيين ، محامين وموظفين حكوميين للتأكد بان القانون يطابق الظروف الفريدة في العراق . كل هولاء الاشخاص شاركوا في المسودة لقانون الاوراق المالية.

٩) ربما اجانب يستثمرون في سوق العراق للاوراق المالية ؟

نعم ، تم السماح للاجانب للاستثمار في بورصات مدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، على ضوء قانون الاستثمار لسنة ٢٠٠٦. هذا واحدا من اعظم الفوائد لسوق العراق للاوراق المالية لانه يعطي للاقتصاد العراقي الدخول لاستثمار راس المال من حول العالم . فقد تبنى سوق العراق للاوراق المالية اليات للاستثمار الاجنبي ، التي تمت المصادقة عليها بواسطة هيئة الاوراق المالية .

١٠) ماهية هيئة الاوراق المالية ؟

هيئة الاوراق المالية هي هيئة حكومية مستقلة التي تنظم سوق العراق للاوراق المالية ،الوسطاء ، الجمعية العراقية للمتعاملين بالاوراق المالية ، والشركات التي لديها بورصة تداول عامة (مساويا الى اي تبادل مستقبلي، ووسطاء ، جمعيات ، او شركات عامة) .
مثال ، انها تطرح قواعد واوامر ، تصديق بعض قواعد داخلية وقرارات لسوق العراق للاوراق المالية ، تنظيم اندماج مشترك ، وتفحص الشركات المدرجة . مثال ، هيئة الاوراق المالية بصورة حديثة قوت قواعد للبنوك التي لديها وساطة. هذا يحمي مودعي المصرف ونظام المصرف من هذا الخطورة للاستثمارات منصفه .
لدى هيئة الاوراق المالية شخصية قانونية لكنها لاتستطيع الانشغال في اي نشاط تجاري .
هيئة الاوراق المالية هي هيئة مستقلة : وسطائها هم مسؤولين الى رئيس الوزراء لكنه ممكن ان يتم طردهم لسبب مهم ، لذلك هم محمين من الضغط السياسي.

١١) ماهية الجمعية العراقية للمتعاملين بالاوراق المالية ؟

الجمعية العراقية للمتعاملين بالاوراق المالية هي جمعية محترفة لوسطاء البورصة في العراق ، مشابه الى جمعية رجال الاعمال او اتحاد المهندسين . حاليا وبصورة مناسبة تم

اجازتها وهيكلتها ، فهي ربما توفد مسؤوليات معينة بواسطة هيئة الاوراق المالية ، مثل
توعية وتدريب لوسطاء البورصة ، شهادة امتحانات ، الخ.

١٢) ماهيه شركة الايداع العراقية ؟

ايداع يوضح ويرسخ تداول (يحول اسهم ونقد بين وسطاء) ويحافظ سجلات للمالكين وتداول
في اوراق مالية للشركات المدرجة .شركة الايداع العراقية هي بصورة مستمرة قسم من
سوق العراق للاوراق المالية .قانون الاوراق المالية يطلب فصل شركة الايداع العراقية من
سوق العراق للاوراق المالية وتشغل كمستقلة ليس لوجود للفائدة ليس ابعد من سنتين بعد ان
يصبح القانون فعالا.كموسسة مستقلة، ستكون شركة الايداع العراقية موضوع مراقبة دورية
مباشرة بواسطة هيئة الاوراق المالية.

١٣) لماذا يجب طرح الاسهم الاضافية بواسطة الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق
المالية تم تسعيرها بقيمة السوق بدلا من ان يتم تسعيرها بالدينار العراقي فقط؟
عرض ثانوي هو البيع للاسهم جديدة بواسطة شركة التي تم تداولها من قبل بصورة عامة
في الماضي ، فالعروض الثانوية تم تسعيرها بدينار واحد بالسهم . منذ ذلك الحين الاسهم
الجديدة تمثل حقوق الملكية ذاتها كما في الاسهم القديمة ،بيج ان تباع بخصم متواضع من
سعر السوق (ليسمح لعملات البيع تزويد بعض الحوافز الى المستثمرين)
في العرض الثانوي ، كل المستثمرين المستثمرين لديهم الفرصة لشراء اسهم اضافية من
البورصة في نسبة الى ماكيتهم المستمرة للشركة. على كل حال، بعض المستثمرين ربما
لا يريدون عمل بعض شراء ، ربما ليس لديهم التمويل لعمل ذلك، او ربما يكونون بعدين عن
العراق وغافل عن العرض). اذا ما بيعت الاسهم في عرض ثانوي وسعرت بصورة تحكيمية
بدينار واحد. تلك استثمارات المساهمين ستكون مضعفة بصورة غير مناسبة .
بدلا، الاسهم المعروضة ثانويا ستسعر مع خصم متواضع من سع السوق الحالي كما تم
وصفه اعلاه. قانون الاوراق اماية يطالب مجلس مدراء الشركة لاخت هذه المواضيع بنظر
الاعتبار عندما يوصي سعر عرض ، الذي يجب ان يصادق بواسطة المساهمين .

١٤) لماذا يمنع قانون الاوراق المالية العراقي الصفقة بناء على المعلومات ؟
الصفقة بناء على المعلومات هو استخدام المعلومات الموثوقة عن بو شركة بواسطة
المطلع (كالمدراء او المديرين) لربح من شراء وبيع اسهم الشركة .المقاييس الدولية تمنع
الصفقة بناء على المعلومات لسباب متنوعة ، متضمنة :

- المعلومات الداخلية هي ملكية حقبة للشركة او لاشخاص اخرين الذين يملكون المعلومات
(مثال ، شركة باعتبار ان تضطلع عرض قبل ان يكون العرض مطلوبا ليكون معان
بصورة عامة)، المطلعون الذين يربحون من الاستخدام السي للمعلومات الداخلية
بواسطة التداول او
- يشذب الاخرين الذين يتداولون بصورة غير نظيفة ياخذ القيمة من المستثمرين الاخرين الذين
ليس لديهم دخول الى المعلومة الداخلية .
- كي يمتلك المستثمرين ثقة في المشاركة في سوق الاوراق المالية ، كل المشتركين يجب
ان يكون لديهم دخول مناسب ومتساوي الى المعلومات التي تؤثر في القيمة
للاستثماراتهم. اذا ما صدق المستثمرين بان الصفة المبنية على المعلومات موجودة ،
سيكونون متاكدين اقل للقيمة لكل البورصات ، وقيمة وفعالية سوق البورصة سيكون
محبط . المشاركة لغير المطلعين والمستثمرين الاجانب في السوق ستقل . هذا سيحبط
السيولة ووظائف رفع التمويل من السوق.